خلال الفترة من 22 - 23 أكتوبر 2025

الكويت تستضيف منتدى الشباب الثامن والاجتماع السنوي لمجلس البترول العالمي للطاقة

نمر الصباح: نواصل دعمنا للشباب والكوادر الوطنية في القطاع النفطي بما يتماشى مع "رؤية 2035"

استضافة هذا المحفل الدولي تجسد ثقة المجتمع العالمي بقدرتنا على قيادة الحوار حول مستقبل الطاقة

إتاحة فرص استثنائية للشباب لتبادل الخبرات والمساهمة في صياغة حلول مبتكرة لتحديات القطاع

تستعد دولة الكويت لاستضافة منتدى الشباب الثامن للطاقة والاجتماع السنوي لمجلس البترول العالمي للطاقة خلال الفترة من 22 إلى 23 أكتوبر 2025، تحت مظلة اللجنة الوطنية الكويتية، العضو في مجلس البترول العالمي للطاقة منذ عام 1994.

وذكرت وزارة النفط في بيان صحافي أن المنتدى يعد من أبرز التجمعات العالمية للمهنيين الشباب في قطاع الطاقة، حيث يمثل منصة حيوية للحوار وتبادل الأفكار حول تحديات القطاع وأحدث الابتكارات والحلول المستدامة. من المتوقع أن يستقطب الحدث نخبة من الخبراء وصنّاع القرار في مجال الطاقة من مختلف أنحاء العالم، مما يعزز مكانة الكويت كمركز استراتيجي لصياغة مستقبل الصناعة النفطية.

وفي هذا السياق، أعرب سعادة وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح عن فخر وزارة النفط باستضافة هذا الحدث، مشدداً على استمرار دعم الكويت للشباب المهنيين والكوادر الوطنية في قطاع الطاقة، بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الكفاءة في قطاع النفط والغاز.

وأشار إلى أن استضافة هذا المحفل الدولي يعكس ثقة المجتمع العالمي بقدرة الكويت على قيادة الحوار حول مستقبل الطاقة، ويهدف إلى إتاحة فرص استثنائية للشباب لتبادل الخبرات والمساهمة في صياغة حلول مبتكرة لتحديات القطاع.

كما يأتي هذا الحدث تتويجاً للتنسيق المستمر بين وزارة النفط، ومجلس البترول العالمي للطاقة، وشركة نفط الكويت، مما يعكس التزام الكويت بدورها الفاعل في التحول نحو مستقبل طاقة أكثر استدامة وكفاءة.

نمر فهد المالك الصباح

"الإحصاء": انخفاض الرقم القياسي لأسعار المنتجين 15.88 % خلال الربع الأخير من 2024

أعلنت الإدارة المركزية للاحصاء أن الرقم القياسي لأسعار المنتجين محلياً انخفض خلال الربع الأخير من العام 2024 بنحو 15ر88 في المئة مقارنة مع الربع الثالث من عام 2023.

وأضافت الإدارة في الاحصائية الصادرة أمس الاثنين أن الرقم القياسي لمجموعة الصناعات الاستخراجية انخفض بنسبة 18ر37 في المئة نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار استخراج النفط بنسبة 18ر45 في المئة.

وأوضحت أن أسعار الصناعات التحويلية سجلت انخفاضا بنسبة 12ر9 في المئة نتيجة انخفاض أسعار مجموعة (تكرير النفط) بنحو 17ر35 في المئة لافتة إلى التأثير المباشر لمجموعتي استخراج النفط وتكرير النفط على الصناعات الاستخراجية والتحويلية نظرا لاهميتها النسبية داخل سلة السلع.

وذكرت أنه بمقارنة الرقم القياسي لأسعار المنتجين فقد أظهر الربع الأخير من 2024 والفترة المماثلة من العام 2023 انخفاضا بنسبة 12ر47 في المئة إذ انخفضت مجموعة الصناعة الاستخراجية بنسبة 14ر42 في المئة نتيجة انخفاض أسعار استخراج النفط بنحو 14ر42 في المئة.

وأشارت إلى أن مجموعة (الصناعة التحويلية) انخفضت بنسبة 10ر12 في المئة جراء انخفاض أسعار مجموعة تكرير النفط بنسبة 13ر32 في المئة.وقالت (الاحصاء) إن الرقم القياسي لأسعار المنتجين انخفض خلال شهر ديسمبر الماضي بنسبة 5ر38 في المئة مقارنة مع نوفمبر الماضي نتيجة لانخفاض أسعار مجموعة (الصناعات الاستخراجية) بنسبة 5ر88 في المئة.

وأضافت أن انخفاض أسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 4ر87 في المئة جاء نتيجة انخفاض أسعار مجموعة (تكرير النفط) بنسبة 7ر04 في المئة في حين ظلت أسعار مجموعة (الماء والكهرباء) ثابتة خلال نفس الفترة.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين مؤشرا مهما يرتبط بالاداء الاقتصادي إذ يعكس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتأثيرها على الميزان التجاري للاقتصاد المحلي كما يعد من المدخلات المعلوماتية المهمة لحساب معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.

الإدارة المركزية للإحصاء
Central Statistical Bureau
State of Kuwait | دولة الكويت

الادارة المركزية للاحصاء

"المركزي" يخصص إصدار سندات وتورق بقيمة 200 مليون دينار

المركزى الكويتي

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص إصدار سندات وتورق بقيمة 200 مليون دينار كويتي نحو 660 مليون دولار أمريكي.

وقال "المركزي" في بيان لـ "كونا" أمس الاثنين، إن أجل الاصدار ثلاثة أشهر بمعدل عائد 4ر125 في المئة.

ضمن التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد الصادر عن البنك الوطني

توترات "الرسوم" تربك الأسواق العالمية: ارتفاع اليورو وتراجع الدولار والأسهم وتصاعد رهانات خفض الفائدة

أوضح تقرير بنك الكويت الوطنيحول أسواق النقد أن توترات الرسوم الجمركية أصبحت تربك الأسواق العالمية مع ارتفاع اليورو وتراجع الدولار والأسهم وتصاعد رهانات خفض الفائدة مشيرا الى أن المخاطر تلوح في الأفق بسبب التعريفات التجارية ومحاولات تقليص عدد موظفي الحكومة الفيدرالية كما تطرق التقرير الى انخفاض معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 2.8 % مقابل 3 % في يناير وجاء أقل من التوقعات البالغة 3 % كما لقت التقرير الى أن القطاع الخاص الأمريكي أضاف 155،000 وظيفة متجاوزا التوقعات التي كانت تشير إلى 118،000 وظيفة وفيما يلي نستعرض أهم ماجاء في التقرير

التعليق على أداء الاسواق

شهد مؤشر الدولار الأمريكي خلال الأسبوعين الماضيين تقلبات ملحوظة على خلفية التطورات الجيوسياسية والتغيرات الحادة التي طرأت على معنويات المستثمرين. ففي 3 أبريل، قفز اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى مستوى 1.1145، أي بزيادة تجاوزت 300 نقطة مقارنة بافتتاحه الأسبوعي، مدفوعاً بردة فعل الأسواق تجاه إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية متبادلة على الواردات، بما يشمل دول الاتحاد الأوروبي. وردت بعض الدول، وعلى رأسها الصين، بإجراءات انتقامية تضمنت فرض تعريفات جمركية بنسبة 34 % على الواردات الأمريكية، مما أثار مخاوف من احتمالية تباطؤ الاقتصاد العالمي، وأدى إلى موجة بيع واسعة للدولار الأمريكي، الذي تراجع إلى مستوى102.893. كما طالت موجة التراجع مؤشرات الأسهم الأمريكية، إذ انخفض مؤشر ستاندرد أند بورز 500 إلى 5،074.08 نقطة، مقابل 5،680.00 نقطة في وقت سابق من الأسبوع، بينما هبط مؤشرا ناسداك وداو جونز بنسبة 5.82– % و 5.50– %، على التوالي.

القطاع الخاص الأمريكي أضاف 155 ألف وظيفة متجاوزاً التوقعات التي كانت تشير إلى 118 ألفا

الجنيه الاسترليني أنهى تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.2890

وعلى الرغم من صدور تقرير قوي لسوق العمل الأمريكي، إلا أن الأسواق باتت تسعر احتمالية خفض سعر الفائدة خلال اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مايو المقبل بنسبة 50 %.

الولايات المتحدة

طلبيات السلع المعمرة الأمريكية

ارتفعت طلبيات السلع المعمرة في الولايات المتحدة بصورة غير متوقعة بنسبة 0.9 % (ما يعادل 2.7 مليار دولار) لتصل إلى 289.3 مليار دولار، متجاوزة التوقعات التي كانت تشير إلى انخفاضها بنسبة 1 %. وجاء هذا الارتفاع عقب زيادة قوية في يناير بنسبة 3.3 %. وتصدر هذا الأداء القوي معدات النقل، خاصةً السيارات (4 %)، والطائرات الدفاعية (9.3 %). كما شملت المكاسب قطاعات الآلات (0.2+ %)، والمنتجات المعدنية المصنعة (0.9+ %)، وأجهزة الكمبيوتر (1.1+ %)، والمعدات الكهربائية (2+ %). وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، إلا أن طلبيات السلع الرأسمالية تراجعت بنسبة 1.5 %، بينما سجلت السلع الرأسمالية غير الدفاعية باستثناء الطائرات – والتي تعتبر مؤشر رئيسي على الإنفاق التجاري – انخفاضا بنسبة 0.3 %، في أول تراجع لها منذ أربعة أشهر. ويعزى هذا التباطؤ الذي شهده الاستثمار التجاري إلى حالة عدم اليقين المحيطة بالتعريفات الجمركية.

مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي

ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي – المقياس المفضل للتضخم لدى الاحتياطي الفيدرالي وفقاً لبيانات وزارة التجارة الأمريكية الصادرة يوم الجمعة بنسبة 0.4 % في فبراير، مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو شهري منذ يناير 2024، ليدفع بالمعدل السنوي إلى 2.8 %، متجاوزاً التوقعات التي كانت تشير إلى نموه بنسبة 0.3 % على أساس شهري، وبنسبة 2.7 % على أساس سنوي،. ويعد هذا المؤشر، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة المتقلبة، من الأدوات الأكثر دقة لرصد اتجاهات التضخم الأساسية. أما مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي العام الأوسع نطاقاً، فقد ارتفع بنسبة 0.3 % على أساس شهري وبنسبة 2.5 % على أساس سنوي، بما يتسق مع التوقعات. إلا أنه على الرغم من ذلك، جاء رد فعل الأسواق حذراً، إذ تراجعت العقود الآجلة للأسهم وانخفضت عائدات سندات الخزانة هامشياً عقب صدور التقرير. ويفضل الاحتياطي الفيدرالي هذا المؤشر نظراً لكونه يعكس سلوك المستهلك بشكل أدق، ويقلل من تأثير تكاليف الإسكان مقارنة بمؤشر أسعار المستهلكين. وفي هذا السياق، ارتفع تضخم المأوى – أحد أبرز محركات التضخم – بنسبة 0.3 % في شهر فبراير. وتأتي هذه البيانات في وقت حرج، وسط تصاعد المخاوف من أن التعريفات الجمركية من الرئيس دونالد ترامب قد تؤدي إلى إعادة إشعال التضخم، مما قد يعقد جهود الاحتياطي الفيدرالي للوصول إلى مستوى 2 % المستهدف. وكان الاحتياطي الفيدرالي قد خفض سعر الفائدة بمقدار 1 % في العام 2024، قبل أن يقرر التوقف مؤقتاً هذا العام، في ظل مخاوفه المتعلقة بالتداعيات الناجمة عن التعريفات الجمركية. وبينما ينظر إلى التعريفات الجمركية في العادة كصدمات مؤقتة، يحذر اقتصاديون من أن نهج ترامب التجاري المتشدد، والتهديدات العالمية المتبادلة باتخاذ إجراءات انتقامية، قد يفضيان إلى ضغوط تضخمية طويلة الأمد، الأمر الذي قد يقوض الافتراضات السابقة.

مؤشر مديري المشتريات التصنيعي

تراجع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي، الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM)، في أحدث قراءاته إلى 49.0، منخفضاً عن حاجز التوسع البالغ 50 ، مما يشير إلى انكماش قطاع التصنيع في الولايات المتحدة. وجاءت هذه النتيجة دون التوقعات (49.5)، وأقل من قراءة الشهر السابق البالغة 50.3، والتي كانت تعكس نمواً طفيفاً. ويعكس هذا التراجع التحديات المستمرة التي يواجهها القطاع، بما في ذلك اضطرابات سلاسل التوريد والصعوبات التشغيلية المتواصلة. ويتم احتساب مؤشر مديري المشتريات بالاعتماد على خمس مكونات رئيسية: الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، وتسليم الموردين، والمخزون، ولكل منها ثقل وزني مختلف في حساب المؤشر. وعندما تشهد هذه العناصر تباطؤاً، ينخفض المؤشر العام. وغالباً ما يعد ضعف قراءته مؤشراً سلبياً على الأداء الاقتصادي، نظراً لأهمية قطاع التصنيع كركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي الأمريكي. كما أن تسجيله لقراءة أدنى من التوقعات قد تضعف الدولار الأمريكي، نتيجة تزايد مخاوف المستثمرين بشأن قوة الاقتصاد. إلا أن التقرير يشير إلى أن التقلبات الشهرية التي تطرأ على المؤشر قد تتأثر بعوامل مؤقتة، مثل الظروف الجوية، والعطلات، أو العراقيل اللوجستية. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي عاصفة شتوية شديدة أو إغلاق مصنع خلال فترة العطلات إلى التأثير سلباً على نتائج المؤشر، مما يعني أن التراجع الحالي قد يكون مؤقتاً وليس مؤشراً على تباطؤ طويل الأمد. إلا أن هذا الانخفاض يثير القلق، وسيراقب الاقتصاديون عن كثب التقارير القادمة لتحديد ما إذا كان الأمر مجرد حالة عابرة أم بداية لتباطؤ أوسع. وفي الوقت الراهن، يظهر المؤشر أن قطاع التصنيع يتعرض للضغوط، إلا أن الصورة الكاملة ستتضح بناءً على أداء القطاع في الأشهر المقبلة.

تراجعت فرص العمل في الولايات المتحدة في فبراير، بمقدار 194،000 لتصل إلى 7.568 مليون فرصة عمل، مما يعكس تباطؤ الطلب على العمالة وسط تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي. ويأتي هذا التراجع، وفقاً لتقرير مسح فرص العمل ودوران العمالة (JOLTS) الصادر عن وزارة العمل، في وقت تواجه فيه الشركات تداعيات التعريفات الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس ترامب على عدد من الواردات بما في ذلك الصلب والألمنيوم والسيارات. وقد جرى تعديل بيانات يناير هامشيا لتسجل 7.762 مليون فرصة عمل، فيما ارتفع عدد حالات تسريح الموظفين بمقدار 116،000 ليصل إلى 1.79 مليون موظف، وهو رقم ما يزال منخفضاً على أساس تاريخي، إلا أنه يعكس بوادر توتر في سوق العمل. وقد ساهم إعلان الرئيس ترامب عن رسوم جمركية شاملة، والإعداد لتطبيق رسوم مضادة فيما أسماه "يوم التحرير"، في تراجع ثقة كلا من قطاع الأعمال والمستهلكين. وبات خبراء الاقتصاد يرون أن احتمالات الركود الاقتصادي تتزايد، مدفوعة بارتفاع الأسعار واضطرابات سلاسل التوريد. ويحذر العديد من أن هذه العوامل، إلى جانب تجميد التوظيف وخطط تقليص عدد موظفي الحكومة الفيدرالية بأعداد هائلة، قد يؤدي إلى تباطؤ نمو الوظائف وزيادة معدلات تسريح الموظفين خلال الأشهر المقبلة.

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forecast
EUR	1.0821	1.0776	1.1144	1.0955	1.0860	1.1150	1.1014
GBP	1.2823	1.2650	1.3207	1.2690	1.2600	1.3200	1.2892
JPY	149.79	144.64	150.48	146.00	144.00	148.50	145.45
CHF	0.8805	0.8474	0.8895	0.8405	0.8400	0.8710	0.8516

تقلبات واضحة في أسعار العملات

معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة انخفض إلى 2.8% مقابل 3% في يناير وجاء أقل من التوقعات

المخاطر تلوح في الأفق بسبب التعريفات التجارية ومحاولات تقليص عدد موظفي الحكومة الفيدرالية